

مؤقت

## مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9393

الثلاثاء، 8 آب/أغسطس 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيدة توماس - غرينفيلد	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غلخوف
	إكوادور	السيدة سانشيز إزكويردو
	ألبانيا	السيد ستاستولي
	الإمارات العربية المتحدة	السيد الشمسي
	البرازيل	السيد فرانسوا دانيشي
	سويسرا	السيد هاوري
	الصين	السيدة غوي دان
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أغيان
	فرنسا	السيدة جارو - دارنو
	مالطة	السيد كاميليري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد فيبس
	موزامبيق	السيد أفونسو
	اليابان	السيد تامورا

## جدول الأعمال

## الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة 6 تموز/يوليه 2023 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2023/508)

رسالة مؤرخة 27 تموز/يوليه 2023 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2023/558)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



23-23477 (A)



منذ أن نظر المجلس في هذه المسألة لآخر مرة وتماشياً مع الممارسة المتبعة، ظل مكتب شؤون نزع السلاح على اتصال منتظم بنظرائه في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن الأنشطة المتصلة بالقرار 2118 (2013).

ومنذ الجلسة السابقة للمجلس بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.9372)، واصل فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية جهوده لتوضيح جميع المسائل المتعلقة ذات الصلة بالإعلان الأولي والإعلانات اللاحقة المقدمة من الجمهورية العربية السورية.

وكما أُبلغ عنه سابقاً، عُقدت الجولة الأخيرة من المشاورات بين فريق التقييم واللجنة الوطنية السورية في دمشق في شباط/فبراير 2021. لكن ومنذ ذلك الحين باءت جميع الجهود المبذولة لتنظيم الجولة المقبلة من المشاورات - أي الجولة الخامسة والعشرين - بالفشل. كما أُبلغت بأن الأمانة الفنية لم تتلق من الجمهورية العربية السورية أي إعلانات أو وثائق أخرى مطلوبة بعد بالرغم من موافقة الجمهورية العربية السورية على اقتراح الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في أيار/مايو 2022 لمعالجة المسائل المتعلقة بالإعلان من خلال تبادل المراسلات. ويشمل ذلك الإعلان الكامل عن الأنشطة الجارية في مركز الدراسات والبحوث العلمية والإعلان عن كميات العوامل المؤثرة على الأعصاب المنتجة في أحد مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية الذي أعلنت الجمهورية العربية السورية أنه لم يُستخدم قط لإنتاج أسلحة كيميائية. وبالنظر إلى هذه الحالة، أوفدت الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، في محاولة أخرى منها لتنفيذ ولايتها، فريقاً مصغراً يتألف من عدة أعضاء من فريق تقييم الإعلانات إلى الجمهورية العربية السورية للاضطلاع بأنشطة محدودة داخل البلد. وقد أوفد أول فريق من هذا القبيل خلال الفترة من 17 إلى 22 كانون الثاني/يناير، والثاني خلال الفترة من 12 إلى 19 نيسان/أبريل. وأبلغت الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية بنتائج البعثتين في آذار/مارس وتموز/يوليه 2023 على التوالي.

وقد أُبلغت أنه في آذار/مارس، وبعد محاولة سابقة قامت بها الأمانة الفنية للمنظمة في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، اقترحت

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة 6 تموز/يوليه 2023 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2023/508)

رسالة مؤرخة 27 تموز/يوليه 2023 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2023/558)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو ممثلتي جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد أديديجي إيبو، نائب الممثل السامي لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، والسيد محمد كتوب، مدير مشروع، إمباكت مشروع المجتمع المدني للبحث والتطوير.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/508 التي تتضمن رسالة مؤرخة 6 تموز/يوليه 2023 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن والوثيقة S/2023/558، التي تتضمن رسالة مؤرخة 27 تموز/يوليه 2023 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة للسيد إيبو.

السيد إيبو (تكلم بالإنكليزية): أشكر أعضاء المجلس على إتاحة الفرصة لي لأطلعهم مرة أخرى على تنفيذ قرار مجلس الأمن 2118 (2013) بشأن القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية للجمهورية العربية السورية. أقدّم هذه الإحاطة بالنيابة عن الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو نظراً لعدم وجودها حالياً في مقر الأمم المتحدة.

الإعلان الذي قدّمته الجمهورية العربية السورية دقيقاً ومكتملاً على النحو المطلوب بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وفيما يتعلق بعمليات تفتيش مرافق برزة وجمرايا التابعة لمركز الدراسات والبحوث العلمية، فقد أُبلغتُ بأن الأمانة الفنية للمنظمة تواصل التخطيط للجولة التالية من عمليات التفتيش، المقرر الاضطلاع بها في عام 2023. ويؤسفني أن أبلغ المجلس بأن الجمهورية العربية السورية لم تقدم بعد معلومات أو تفسيرات تقنية كافية من شأنها أن تمكن الأمانة الفنية من إغلاق ملف المسألة المتعلقة بالكشف عن مادة كيميائية من المواد المدرجة في الجدول 2 في مرافق برزة التابعة لمركز الدراسات في تشرين الثاني/نوفمبر 2018. وبالإضافة إلى ذلك، علمتُ أنه خلال الجولة التاسعة من عمليات التفتيش في مرفق مركز الدراسات في برزة في أيلول/سبتمبر 2022، لاحظ فريق التفتيش وجود عدد من الصناديق تحتوي على مادة كيميائية مزدوجة الاستخدام مُخزنة بكميات كبيرة في مستودع تخزين المواد الكيميائية في المرفق. وعلى إثر عملية التفتيش، تواصلت الأمانة مع اللجنة الوطنية السورية بشأن هذا الموضوع وطلبت معلومات من شأنها أن تتيح لها أن تُخلص إلى أن جميع الأنشطة الجارية في المرفق هي لأغراض غير محظورة بموجب الاتفاقية. وأفهم أن الأمانة الفنية لا تزال تنتظر تلك المعلومات.

وفيما يخص النقل غير المأذون به للأسطوانتين المتصلتين بحادث الأسلحة الكيميائية الذي وقع في دوما في 7 نيسان/أبريل 2018، والذي يُزعمُ أنهما دُمرتا في هجوم على مرفق لإنتاج الأسلحة الكيميائية، لا تزال الأمانة الفنية للمنظمة تنتظر تلقي معلومات بشأن النقل غير المصرح به لهاتين الأسطوانتين. وأدعو الجمهورية العربية السورية مرة أخرى إلى الاستجابة على وجه الاستعجال لجميع طلبات الأمانة.

وقد أُبلغتُ بأن بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لا تزال بصدد دراسة جميع المعلومات المتاحة المتعلقة بادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. وكما أُبلغ المجلس سابقاً، أصدرت الأمانة الفنية للمنظمة في 28 حزيران/يونيه تقريراً أعدته بعثة تقصي الحقائق بشأن حادثتي الاستخدام المزعم للمواد الكيميائية السامة كسلاح في خربة المصانعة في

الجمهورية العربية السورية عقد اجتماع مع الأمانة الفنية في دمشق أو بيروت لوضع خطة عمل جديدة لتسوية جميع المسائل ذات الصلة بملف الأسلحة الكيميائية السورية. ونتيجة لذلك، اجتمع وفد من الأمانة الفنية مع ممثلي الجمهورية العربية السورية في بيروت يومي 22 و 23 حزيران/يونيه. وأفهم أن جدول أعمال الاجتماع كان مفتوحاً تماماً، وُبحث خلاله النقاط التالية:

أولاً، الاتفاق على تمديد الاتفاق الثلاثي بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والجمهورية العربية السورية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لمدة ستة أشهر، مما أدى إلى تمديد مدته حتى غاية 31 كانون الأول/ديسمبر.

ثانياً، التزمت الجمهورية العربية السورية بتقديم مقترحات لتنفيذ التزاماتها تنفيذياً أفضل.

ثالثاً، ناقشت الأمانة الفنية للمنظمة والجمهورية العربية السورية عقد جولة المشاورات الخامسة والعشرين باعتبارها الوسيلة المثلى لتحقيق نتائج فيما يتعلق بملف الأسلحة الكيميائية السورية.

رابعاً، أكدت الأمانة الفنية للمنظمة أنها تولي الأولوية لاستئناف جولات المشاورات التي ستشمل جميع الخبراء الذين تعينهم الأمانة. وفيما يتعلق باستئناف المشاورات، أفهم أن المسألة ستحال إلى رئيس اللجنة الوطنية السورية وأن الأمانة تنتظر ذلك القرار بغية المضي قدماً في التخطيط للجولة المقبلة.

وتظل الأمانة الفنية للمنظمة ملتزمة التزاماً تاماً بتنفيذ ولايتها التي تهدف إلى التحقق من وفاء الجمهورية العربية السورية بالتزاماتها المتصلة بالإعلان الصادر عنها بموجب الاتفاقية وقرارات أجهزة تقرير السياسات التابعة للمنظمة والقرار 2118 (2013). ومع ذلك، وكما سبق التأكيد عليه، فإن التعاون الكامل من جانب الجمهورية العربية السورية مع الأمانة الفنية للمنظمة ضروري لإغلاق ملفات جميع المسائل غير المحسومة. وبالنظر إلى الثغرات وأوجه عدم الاتساق والتباينات التي حُددت والتي لا تزال غير محسومة، خلصت الأمانة الفنية للمنظمة إلى أنه في الوقت الحالي، لا يزال يتعدّر اعتبار

أكن مضطرا - بصفتي طبيب أسنان - إلى المرور بها إذا ما كانت هناك أي تدابير للمساءلة.

في صباح ذلك اليوم خرجت من مكنتي إلى مدرسة قريبة حولناها إلى مركز لإزالة التلوث. ولن أنسى أبدا المشهد الذي رأيته في قاعات المدرسة حيث تآثرت الجثث حولها وتحول ذلك الحيز المقدس للأطفال إلى ساحة واسعة للجثامين. كانت مدن الغوطة آنذاك تحت الحصار من قبل نظام الأسد وتواجه حربا كان فيها استخدام الأسلحة الكيميائية ليس سوى واحد من العديد من جرائم الحرب التي ترتكب في وقت واحد. ولم تكن لدينا معدات واقية ولا الوقت أو المكان لاستقبال جميع المرضى الذين كانوا بحاجة إلى الرعاية بعد اختناقهم بالأسلحة الكيميائية. ولكن كان لدينا أمل في ذلك الوقت في أنه يمكننا منع وقوع هجمات مستقبلية مثلها في سوريا وأماكن أخرى في العالم إذا تمكنا من كشف تلك الجرائم.

بعد أيام قليلة من الهجوم الكيميائي وصل محققو بعثة الأمم المتحدة المعنية بالتحقيق في مزامم استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية إلى مواقع الهجوم في الغوطة حيث كانوا يحققون في هجمات أخرى بالفعل في سوريا. وجمعوا عينات وأجروا مقابلات مع الشهود. وبعد فترة وجيزة اتخذ مجلس الأمن القرار 2118 (2013) بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا. وبتخاذ القرار وموافقة سوريا على الانضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية - وهي معاهدة وقعتها كل دول العالم تقريبا - كان ينبغي أن نرى امتثالا كاملا لها. ولكن عوضا عن ذلك تم الإبلاغ عن أكثر من 170 هجوما كيميائيا في سوريا منذ ذلك الحين. وخلال السنوات الـ 10 الماضية قتل أكثر من 1 500 شخصا وأصيب 15 000 نتيجة لاستخدام الأسلحة الكيميائية من قبل نظام الأسد.

ولم تكن تلك رسالة لنا وللضحايا والشهود ومنظمات المجتمع المدني فحسب، كما لم تكن رسالة لنا نحن سكان الغوطة والبلدات الأخرى في سوريا التي تعرضت للهجوم بالأسلحة الكيميائية، فعلى الرغم من استخدام الغازات السامة ضدنا وقتلنا بها، لم تكن نحن من صاغ اتفاقية الأسلحة الكيميائية أو ميثاق الأمم المتحدة، بل كان ذلك

7 تموز/يوليه و 4 آب/أغسطس 2017. وخلص التقرير إلى أن المعلومات التي جُمعت وحُللت وفقا لولاية بعثة تقصي الحقائق لم توفر أسسا معقولة لكي تقرر البعثة أن مواد كيميائية سامة قد استُخدمت كسلاح في الحادثتين المبلغ عنهما. وأفهم أن البعثة تعد حاليا لعمليات نشر مقبلة وأنها ستقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي عن نتائج عملها في الوقت المناسب. كما يواصل فريق التحقيق وتحديد الهوية تحقيقاته في الحوادث التي خلصت فيها بعثة تقصي الحقائق إلى أن أسلحة كيميائية قد استُخدمت أو يُرجح أنها استخدمت في الجمهورية العربية السورية، وسيصدر تقارير أخرى في الوقت المناسب.

وكما أكدت الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح في مناسبات عديدة، فإن أي استخدام للأسلحة الكيميائية أمر غير مقبول. ويشكل غياب المساءلة عن ذلك الاستخدام تهديدا للسلام والأمن الدوليين وخطرا علينا جميعا. في الختام، أود أن أحث أعضاء المجلس على الاتحاد بشأن هذه المسألة والتخلي بروح القيادة في إظهار أن الإفلات من العقاب في حوادث استخدام الأسلحة الكيميائية أمر لا يمكن السماح به. إن مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح على استعداد لتقديم كل ما في وسعه من دعم ومساعدة.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر السيد إيبو على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد كتوب.

**السيد كتوب (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أشكر رئاسة المجلس على إعطاء الكلمة لمنظمات المجتمع المدني والشهود على الفئات المرتكبة.

بعد اثني عشر يوما من اليوم يحيي العالم الذكرى العاشرة لأكبر مجزرة كيميائية شهدتها القرن الحادي والعشرين، أي تلك المجزرة التي وقعت في الغوطة الشرقية في 21 آب/أغسطس 2013 وراح ضحيتها أكثر من 1 200 قتيل مع إصابة أكثر من 10 000 شخص. لقد شهدت بنفسني تلك المجزرة. وقد شاركت خلال عملي عضوا في فريق طبي في الغوطة وبعد فراري من سوريا من خلال منظمات المجتمع المدني الأخرى، في الاستجابة الطبية للهجمات الكيميائية وتوثيق استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا. إنها تجربة مؤسفة ولم

الأساليب مثل التلاعب بالأدلة وتقديم شهود زور وتهريب الناجين والشهود وأسرهم. كما يواصل النظام الضغط على المحققين - سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات - علاوة على استثمار الموارد في إدارة حملات التضليل الإعلامي. وتستخدم هذه الأساليب نفسه في بلدان أخرى أيضاً، حيث وجدنا من خلال بحثنا أن بعض حسابات وسائل التواصل الاجتماعي نفسها قد استخدمت في إنكار جرائم الحرب في كل من سوريا وأوكرانيا، وهذا ليس أمراً مفاجئاً.

إن من بين الناجين من هجوم دوما الذي وقع في 7 نيسان/أبريل 2018 عائلة أعرفها مكونة من أربعة أفراد وقد نزحت إلى شمال سوريا بعد الهجوم شأنها شأن كثير من الأشخاص الآخرين النازحين من دوما. وشهد هؤلاء الزلزال الذي وقع في شباط/فبراير من هذا العام، الذي ضرب شمال سوريا وجنوب تركيا. وقد أخبرني الأب ذات مرة أن ألم الهجوم الكيميائي نفسه والمعاناة الناجمة عن التشنج القسري من مسقط رأسه والذعر الذي سببه الزلزال وذكريات طفليه في الملجأ مع الجيران ومواجهة الموت والمجهول - كل ذلك يهون مقارنة بالألم الذي يشعر به عندما يسأله الناس عما إذا كان صحيحاً أن الأسد قد استخدم الأسلحة الكيميائية حقاً. إن ذلك الإنكار قد زادنا تصميمًا على رفع أصواتنا وجعلها مسموعة. كما حفز الشهود على شحذ ذكرياتهم حتى يتمكنوا من تذكر كل التفاصيل عند الإدلاء بشهاداتهم. وبالمثل صار المحققون أكثر صرامة في منهجياتهم حتى تكون تقاريرهم أكثر حجياً أمام أي محكمة.

وربما نكون محظوظين في سوريا - أو غير ذلك - لأن لدينا كل هيئات التحقيق هذه بكل مختصرات أسماؤها حتى يصعب علينا أن نتذكرها جميعاً - لجنة التحقيق الدولية المستقلة، وآلية التحقيق المشتركة وفريق التحقيق وتحديد الهوية وبعثة تقصي الحقائق وفريق تقييم الإعلانات وما إلى ذلك. وقد تعاون المجتمع المدني السوري وعائلات الضحايا وفرق الإنقاذ والفرق الطبية مع جميع هذه الهيئات التي أدت عملها كما فعل المجلس. وعندما استخدمت روسيا حق النقض ضد تجديد ولاية آلية التحقيق المشتركة (انظر S/PV.8073) كانت هناك طريقة لمواصلة تلك التحقيقات. كما أنشئ فريق التحقيق

ما فعلته الدول الأعضاء. عليه، كانت تلك الهجمات رسالة واضحة من قبل النظام السوري تؤكد تجاهله للمؤسسات والمعاهدات الدولية. بيد أن استجابة المجتمع الدولي، بما في ذلك المجلس، قد اقتصر على إجراء مزيد من التحقيقات دون اتخاذ أي إجراء جدي صوب المساءلة.

ولكن يصعب جدا التفاعل عن العمل والاكتفاء مشاهدة فرق الإنقاذ والفرق الطبية التي تخاطر بحياتها لإنقاذ المزيد من الضحايا أو دخول المناطق الملوثة دون معدات واقية بغرض الحصول على الأدلة. في 4 نيسان/أبريل 2017 كانت إحدى متطوعات الدفاع المدني حاملاً. ولكنها فقدت طفلها أثناء إنقاذ الضحايا بعد الهجوم الكيميائي الذي وقع في خان شيخون. وقبل عشرة أيام توفي الدكتور علي درويش الذي كان يعمل في مشفى اللطامنة عندما تعرض المستشفى لهجوم بقنبلة كيميائية أسقطتها قوات الأسد الجوية. إن العلم بكل ذلك وعدم اتخاذ أي إجراء بشأنه أمر صعب جدا ولن يكون يسيرا أبداً بالاختباء وراء حق النقض الروسي الذي قد يعرقل أي مسعى لإحالة الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية (انظر S/PV.7180). وبالمثل فإن الجزاءات ليست كافية ولا توفر المساءلة التي يتطلع إليها الضحايا.

لقد تلقى المجلس مجموعة كبيرة من التقارير من آلية التحقيق المشتركة التي أنشأتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة وفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، تؤكد جميعاً مسؤولية النظام السوري عن الهجمات الكيميائية. وبسبب الإفلات من العقاب وضع النظام السوري حداً لمعيار دولي تم الاتفاق عليه منذ فترة طويلة.

ولا يزال خطر استخدام الأسلحة الكيميائية قائماً، بينما لا يزال النظام نفسه الذي استخدمها في إفلات من العقاب ممسكاً بزمام السلطة ولا يزال حلفاؤه الروس أنفسهم يدعمون مجرمي الحرب في سوريا. وربما يبعث ذلك برسالة خاطئة إلى الحكام الطغاة الآخرين في جميع أنحاء العالم إذا ما تبين لهم انسداد الطرق المؤدية إلى المساءلة. واستجابة على حزمة الأدلة التي تم جمعتها والتحقيقات التي أجريت ظل الإنكار استراتيجية يتبعها النظام السوري الذي استخدم عدداً من

منهم أطفالاً. رأى العالم أطفالاً صغاراً يكافحون من أجل التنفس ويحاول المسعفون المحاصرون بجهد لتطهير جيرانهم. واصطفت أكوام من الجثث في الشوارع. كان الهجوم علامة فارقة مقززة في حملة النظام الإرهابية ضد الشعب السوري. وبعد أقل من شهر، وبعد إدانة دولية واسعة، قدم نظام الأسد صك انضمامه إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، واعتمدت الولايات المتحدة وروسيا إطاراً للتدمير الكامل لبرنامج الأسلحة الكيميائية السوري. وأُقب ذلك بوقت قصير اتخاذ مجلس الأمن القرار 2118 (2013).

إننا نعلم الآن أن النظام لم يخطط قط للامتثال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وأنه أخفى الأسلحة الكيميائية عمداً عن المنظمة. وفي الواقع، أكدت آليات التحقيق التابعة للأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن سورية، منذ انضمامها إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية في أيلول/سبتمبر 2013، استخدمت الأسلحة الكيميائية ضد شعبها في تسع هجمات لاحقة. لقد كذب نظام الأسد مراراً وتكراراً على المجتمع الدولي وعلى المحققين الذين يفحصون الحوادث. ولم تقدم سورية قط نشرة كاملة عن برنامجها للأسلحة الكيميائية وقد عرقلت مراراً عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على الرغم من التزاماتها بموجب القرار 2118 (2013) بالتعاون الكامل مع المنظمة. ولكل تلك الأسباب، تتطلب هجمات الأسد بالأسلحة الكيميائية اهتماماً مستمراً من المجلس. ولا يمكن للمجلس أن يسمح للأسد وأتباعه، الذين قتلوا الآلاف من الناس، بالإفلات من العقاب على تلك الفظائع. ومن شأن القيام بذلك أن يعرضنا جميعاً للخطر. وهذا يعني غض الطرف عن الأنظمة التي تختار تصنيع الأسلحة الكيميائية وتخزينها واستخدامها.

وقد سمعنا بعض زملائنا يقولون إن اجتماعاتنا الشهرية بشأن هذه المسألة تبدو متكررة. ولا بد لي من القول إنني أشعر بالحسرة لأن عضوين دائمين في المجلس أشارا إلى أنهما لن يتكلما اليوم بشأن مسألة على هذه الدرجة من الجسام. لكن نظام الأسد يراهن على أن المجلس سيتجاوز المسألة ببساطة إلى غيرها. وهو يأمل في أن نغير الموضوع. يجب ألا نستسلم للإرهاق - أو لما هو أسوأ، للامبالاة. استخدم نظام الأسد أسلحة الدمار الشامل ضد شعبه. ولن نتجاوز ذلك، ولن يفلت

وتحديد الهوية وفقاً لتصويت غير مسبوق في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ولا يزال بإمكان المجلس القيام بعمله. وهناك طرق مماثلة لتجاوز حق النقض المحتمل لإحالة جميع الجناة إلى المحكمة الجنائية الدولية. كما أن هناك سبلاً لوضع حد للتقاعس عن العمل، لأن من شأنه أن يقوض الجهود الشجاعة التي يبذلها أولئك المحققون والمؤسسات والمعاهدات الدولية التي أنشأتها الدول الأعضاء، علاوة على تقويض أعمال منظمة حظر الأسلحة الكيميائية التي أنشأتها الأمم المتحدة ووفرت له الحماية استناداً إلى قاعدة وُصفت بأنها عالمية. بل يقوض التقاعس عن العمل دور المجلس نفسه الذي يفترض أن يكون مسؤولاً عن صون السلم على الصعيد العالمي.

لقد مرت عشر سنوات على مجزرة الغوطة واتخاذ القرار 2118 (2013)، الأمر الذي ينبغي أن يجعل الجميع يفكرون في الرسالة التي يبعث بها المجلس إلى النظام السوري، والرسالة التي تبعث بها الدول الأعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لا إلى النظام السوري فحسب، بل إلى الجناة الآخرين - وإلى المحققين الذين يعملون بلا كلل. ولكننا سنواصل الكفاح لاستكشاف خيارات ملموسة لإعادة العمل بقاعدة حظر الأسلحة الكيميائية من خلال إيجاد سبل لمحاسبة جميع الجناة، إلى جانب الدول التي تعتقد أن الاستخدام الاستثنائي للأسلحة الكيميائية يتطلب تدابير استثنائية لتقول لا - لا للإفلات من العقاب.

**الرئيسة (تكلت بالإنكليزية):** أشكر السيد كتوب على إحاطته.

وأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة.

أود أن أبدأ بشكر السيد إيبيو والفريق بأكمله من مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على قيادتهم بشأن هذه المسألة الحاسمة. كما أنني معجبة جداً بشجاعة السيد كتوب ودفاعه عن الشعب السوري.

وكما أوضح السيد كتوب، قبل 10 سنوات، في وقت مبكر من صباح يوم 21 آب/أغسطس، أطلق نظام الأسد غاز السارين على المدنيين السوريين في منطقة الغوطة بدمشق. وأسفر ذلك الهجوم الوحشي عن مقتل أكثر من 1 400 شخص. وللأسف، كان العديد

تتمكن من الوفاء بولايتها. وكما هو مبين في التقرير الشهري الأخير للمدير العام للمنظمة (انظر S/2023/558)، لا تزال المنظمة تنتظر رداً من النظام من أجل تنظيم الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات الأولية والنظام. وأود أن أذكر المجلس بأن تلك المشاورات معلقة منذ نيسان/أبريل 2021، أي منذ أكثر من عامين. بالإضافة إلى ذلك، فإن القيود التي فرضتها سورية على نشر فريق تقييم الإعلانات الأولية غير مقبولة، كما أن النشر المحدود لفرق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية أمر غير مقبول. ويجب على سورية أن تكف عن عرقلة عمل الأمانة الفنية للمنظمة وأن تمتثل لالتزاماتها الدولية. وعلى الرغم من العقبات، ما برحت الأمانة الفنية تواصل عملها المتعلق بالتحقيقات بمثابرة واستقلالية ومهنية، وأود أن أثني عليها لذلك مرة أخرى.

وفي الختام، أود أن أكرر أن استخدام النظام للأسلحة الكيميائية ضد شعبه يشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ولا يمكننا أن نقبل الإفلات من العقاب من أجل الشعب السوري والمنطقة والمجتمع الدولي بأسره. إن مكافحة الإفلات من العقاب هي الأساس لضمان فعالية ومصداقية النظام الذي يحظر الأسلحة الكيميائية. والفشل في تنفيذه الآن يعادل قبول إمكانية حدوث انتهاكات جديدة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وجرائم جديدة وتهديدات جديدة للنظام والأمن الدوليين. ولهذا السبب ستواصل فرنسا العمل بعزم ودون كلل مع شركائها لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية.

**السيد تامورا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية):** أود أولاً أن أشكر السيد إييو، نائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، والسيد كتوب على إحاطتهما المتبصرتين. ونؤكد من جديد دعمنا الكامل للعمل المحايد والمستقل والمهني الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأمانتها الفنية، بما في ذلك بعثة تقصي الحقائق وفريق التحقيق وتحديد الهوية. ومن المؤسف أننا لم نشهد تقدماً ملموساً في هذا الملف، وأكد التقرير الشهري للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية مرة أخرى أنه لا يزال يتعذر اعتبار الإعلان الذي قدمته الجمهورية العربية

النظام من المساءلة. ومن واجب سورية أن تنفذ التزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية الواردة في القرار 2118 (2013). ونحث دمشق على التوقف عن التأخير والتعتيم ونشر المعلومات المضللة. وما زلنا نضغط من أجل اتخاذ إجراءات في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وهنا في المجلس حتى تتمكن المنظمة من إحراز تقدم نحو الوفاء بولايتها التحقيقية التي سلطت الضوء على الهجمات العديدة التي يشنها النظام بالأسلحة الكيميائية.

وأود أن أوضح الأمر. لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بالسعي لتحقيق العدالة لضحايا الغوطة وغيرها من الهجمات بالأسلحة الكيميائية. ويجب ألا ننسى أبداً ضحاياها والناجين منها. فأحبواهم يستحقون العدالة. ويستحق الشعب السوري العدالة. ويجب على المجلس أن يجتمع للمطالبة بالعدالة وأن يتخذ، بعد طول انتظار، خطوات حقيقية لإنهاء تهديد الأسلحة الكيميائية في سورية.

أستأنف مهامى الآن بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

**السيدة جارو - دارنو (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية):** أود أن أشكر السيد إييو والسيد كتوب على إحاطتهما.

وثقت تحقيقات مستقلة أجرتها الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية استخدام النظام السوري للأسلحة الكيميائية وبرهنت على ذلك. ونجتمع اليوم هنا مرة أخرى لأن النظام السوري استخدم أسلحة الدمار الشامل ضد شعبه. وقد أثبتت ذلك التحقيقات المستقلة التي أجرتها الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تسع مناسبات. وبعد مرور ما يقرب من عقد من الزمان على اتخاذ القرار 2118 (2013)، لا يزال النظام يرفض تقديم معلومات عن حالة مخزونات التي نعلم أنها لم تدمر بالكامل. لكن النظام يتحمل مسؤولية احترام القانون الدولي.

وقد واصل النظام السوري سياسة العرقلة المتعمدة. ومن الضروري أن يسمح النظام بنشر أفراد من المنظمة في سورية حتى

وفي سياق موضوع مناقشتنا اليوم، أود أن أكرر موقف بلدي حول هذا الملف.

أولاً، يجدد بلدي التأكيد على أهمية استمرار الحوار بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وسورية، وأن يكون ذلك بشكل بناء. ونرحب في هذا الصدد، بعقد الجانبين اجتماعاً في بيروت خلال شهر حزيران/يونيه الماضي لمناقشة جولة المشاورات الخامسة والعشرين والأمور العالقة للمضي قدماً في هذا الملف.

ثانياً، نكرر ضرورة إيلاء اهتمام كافٍ لتهديدات الإرهاب الكيميائي، خاصة مع استمرار تنظيم داعش في هجماته الإرهابية وعدم توانيه عن استخدام أي وسيلة لتحقيق مآربه. فقد أكد تقرير فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات بشأن تنظيم داعش والقاعدة، الصادر الشهر الماضي، على مواصلة استخدام تنظيم داعش لشمال شرق سورية لشن الهجمات، وإعادة بناء قدراته، وشبكاته، ولتجنيد المقاتلين، وإطلاق سراح عناصره من السجون، الأمر الذي يشكل تهديداً خطيراً ليس فقط على أمن واستقرار سورية، بل وعلى المنطقة بأكملها.

وختاماً، تشدد دولة الإمارات مجدداً على أهمية إحراز تقدم في ملف الأسلحة الكيميائية في سورية، وفي كافة الملفات المتعلقة بحل الأزمة السورية.

**السيد هاوري (سويسرا) (تكلم بالفرنسية):** أود أولاً أن أشكر نائب الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، السيد إيبيو، على عرضه. كما أحيط علماً بالإحاطة التي قدمها السيد كتوب.

تؤكد سويسرا مجدداً ثقتها الكاملة في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بوصفها القيم الرئيسي على اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولا شك في نزاهة ومهنية المنظمة وجميع ما تقوم به من مهام.

وتأسف سويسرا لأن جهود الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتنظيم الجولة المقبلة من المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات والسلطة الوطنية السورية لم تكمل بالنجاح منذ نيسان/أبريل 2021. إن العقوبات التي تفرضها سورية أمام استعادة التعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والنشر الفوري وغير المحدود لأفراد محدد

السورية دقيقاً وكاملاً. وتحت اليابان سورية على المشاركة بحسن نية مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتقديم جميع الوثائق المطلوبة لحل المسائل المتعلقة المتصلة بالإعلانات الأولية واللاحقة التي قدمتها سورية.

ونأسف لأن جميع الجهود المبذولة لعقد الجولة المقبلة من المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات والسلطة الوطنية السورية لم تكمل بالنجاح. وفي هذا الصدد، نعرب عن امتناننا للأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتقديمها تحديثات حول اجتماعها مع الممثلين السوريين في بيروت يومي 22 و 23 حزيران/يونيه 2023. وعلى نحو ما أكدت الأمانة الفنية أثناء الاجتماع، ينبغي إعطاء الأولوية لاستئناف جولات المشاورات التي تضم جميع الخبراء الذين تعينهم الأمانة الفنية.

إن استخدام سورية للأسلحة الكيميائية لا يزال يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يظل صامتا وأن يسمح بإفلات المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية ضد شعوبهم من العقاب. ويجب أن يظل منع تكرار استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية أولوية المجلس. وندعو جميع أعضاء المجلس إلى الانضمام إلينا في حث الحكومة السورية على الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية وقرار مجلس الأمن 2118 (2013) والقضاء على برنامجها للأسلحة الكيميائية برمته.

**السيدة الشمسي (الإمارات العربية المتحدة):** بداية، أشكر السيد إيبيو على إحاطته. كما استمعنا إلى إحاطة السيد كتوب.

وقبل أن أبدأ ببياني، أود أن أكرر ما ذكرته دولة الإمارات مسبقاً بشأن ضرورة استخدام وقت وموارد هذا المجلس بحكمة، بما في ذلك من خلال عقد اجتماعات هادفة لا تقتصر على تكرار المواقف المعتادة والمعروفة للجميع في ظل غياب أي تطورات. الأمر الذي يقتضي من المجلس إعادة النظر في مدى فاعلية الاجتماعات الشهرية التي يعقدها حول ملف الأسلحة الكيميائية في سورية، بحيث يتم الاتفاق على عقدها مرة كل ثلاثة أشهر إلى أن تستجد تطورات تستدعي غير ذلك.



التي تستحق اهتمام المجلس. ونؤكد من جديد أنه يمكن تعديل تواتر هذه الجلسات بغية تمكين مجلس الأمن من تكريس نفسه بشكل مكثف لمسائل أخرى أكثر إلحاحا.

ومع ذلك، يجب أن نقول إننا نشعر بالتفاؤل إزاء الاتصالات الأخيرة بين أعضاء الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وممثلي الجمهورية العربية السورية في بيروت يومي 22 و 23 حزيران/يونيه 2023. ونرحب بالتزامات سورية بتنفيذ تعهداتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ونأمل أن تسمح هذه الاتصالات الأولية باستئناف المشاورات على مستوى أعلى في المستقبل القريب. ولا يزال الحوار والتعاون الوثيق بين سورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والامتثال المستمر والكامل من جانب سورية أفضل آماننا لإغلاق هذا الملف.

أما وقد قلت ذلك، فإن البرازيل تؤكد من جديد أن الأسلحة الكيميائية تنتافي تماما مع القانون الدولي الإنساني، ولذلك يجب ألا يكون لها مكان في ممارسات عالم اليوم ومذاهبه. إن إنتاج هذه الأسلحة وتخزينها واستخدامها ينتهك الاتفاقات الدولية ويشكل تهديدات خطيرة للسلم والأمن الدوليين. وتدين البرازيل بشدة استحداث الأسلحة الكيميائية وتخزينها واستخدامها في أي مكان ومن جانب أي شخص وتحت أي ظرف من الظروف. ويجب معالجة الحوادث بشفاافية وإخضاعها لتحقيقات وافية ونزيهة، وفقا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية والقانون الدولي.

**السيد فيبيس (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى نائب الممثل السامي، السيد إييو على إحاطته، وأخص بالشكر السيد كتوب لا على إحاطته اليوم فحسب، بل أيضا على عمله في الاستجابة للهجوم الكيميائي البغيض في الغوطة في عام 2013 وعلى جهوده المستمرة لمكافحة الإفلات من العقاب نيابة عن جميع ضحايا الأسلحة الكيميائية.

وتذكرنا إحاطة السيد كتوب بضرورة أن نواصل التركيز على جدول الأعمال هذا. ففي العقود التي تلت انضمام سورية إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، أكدت المنظمات المكلفة دوليا أن النظام السوري

على أراضيها تشكل حالة عدم امتثال خطير للالتزامات الواردة في قرار مجلس الأمن 2118 (2013).

وفي هذا السياق، ترحب سويسرا بمناقشة استئناف المشاورات الثنائية بين الأمانة الفنية وسورية، التي جرت في بيروت يومي 22 و 23 حزيران/يونيه. ونأمل أن تكون تلك خطوة أولى نحو التعاون الكامل بين السلطات السورية والأمانة الفنية. وتحقيقا لتلك الغاية، نشجع سورية على الامتثال لالتزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن 2118 (2013) وتقديم إجابات على النقاط العشرين التي لم يتم توضيحها بعد في إعلانها الأولي.

وأخيرا، نشعر بالتفاؤل إزاء تجديد الاتفاق الثلاثي لمدة ستة أشهر بين سورية والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. فمن شأن التجديد أن ييسر العمليات في الميدان وفقا لطرائق عمل المنظمة، التي أعيد تأكيدها بوضوح في القرار 2118 (2013).

وباعتماده ذلك القرار بالإجماع قبل 10 سنوات تقريبا، أكد المجلس من جديد أن انتشار الأسلحة الكيميائية ووسائل إيصالها يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وتذكر سويسرا بأن استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي جهة فاعلة محظور في جميع الظروف ويشكل جريمة حرب في النزاعات المسلحة. وتدعو جميع الأطراف إلى احترام التزاماتها بموجب الاتفاقية والقانون الدولي الإنساني. وأخيرا، تؤيد سويسرا تأييدا تاما التعاون بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011، مما يضمن توثيق هذه الجرائم وعدم إفلاتها من العقاب.

**السيد فرانسوا دانيشي (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر نائب الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، السيد أديجي إييو، والسيد محمد كتوب على إحاطتهما اليوم.

قرأنا، مرة أخرى، أحدث تقرير للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (S/2023/558) ولم نجد سوى القليل من المعلومات الجديدة

جهودها المتواصلة لتحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية على نحو يمكن التحقق منه.

وأظهر الاجتماع الذي عُقد في نهاية حزيران/يونيه بين الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والسلطات السورية إمكانية وضع خطة عمل جديدة لحل جميع المسائل غير المحسومة المتعلقة بملف الأسلحة الكيميائية السوري. وتدعو إكوادور الجمهورية العربية السورية إلى إبقاء قناة الحوار هذه مفتوحة، إضافة إلى التعاون ومناقشة المقترحات التي قُدمت خلال الاجتماع الأخير، والتي ستمثل خطوة إلى الأمام نحو الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية وقرارات الهيئات الإدارية للمنظمة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار 2118 (2013).

ونؤكد أيضا أهمية تمديد الاتفاق الثلاثي بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والجمهورية العربية السورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية حتى 31 كانون الأول/ديسمبر، وهو ما من شأنه تيسير الأنشطة التي أوصت الأمانة الفنية للمنظمة بالقيام بها في البلاد. ولذلك، نحث سورية على السماح بالوصول إلى المعلومات المطلوبة لأن هذا هو السبيل الوحيد لضمان عدم إفلات مرتكبي تلك الأعمال من العقاب. أخيرا، يحيط وفد بلدي علما بالنتائج التي قدمتها بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن الحادثتين المزعومتين في خربة المصاصنة في الجمهورية العربية السورية في 7 تموز/يوليه و 4 آب/أغسطس 2017. وتبين النتائج العمل المحايد والمهني الذي تضطلع به بعثة تقصي الحقائق وأفرقة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وتعرب إكوادور مرة أخرى عن تضامنها مع جميع ضحايا الهجمات بالأسلحة الكيميائية. ونؤكد من جديد رفضنا لإنتاج وتكديس تلك الأسلحة وإدانتنا القاطعة لاستخدامها من جانب أي من كان ضد أي شخص وفي أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف.

**السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم غانا وموزامبيق وبلدي، غابون.

استخدمت الأسلحة الكيميائية ضد شعبه في تسع مناسبات على الأقل. وكما قال السيد كتوب، وقعت الكثير من الهجمات. وكان الأثر الإنساني لتلك الهجمات مروعا. وتوفر تقارير آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة وتقارير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أدلة دامغة لا يمكن إنكارها على سجل الدولة السورية المروع في قتل مدنييها باستخدام الأسلحة الكيميائية. ونحن مدنيون بشكل جماعي لآلاف الضحايا بالسعي إلى تحقيق العدالة ومحاسبة المسؤولين عن تلك الجرائم.

لا تزال سورية تخل بالتزاماتها بموجب القرار 2118 (2013) واتفاقية الأسلحة الكيميائية. وعلى الرغم من الجهود المتضافرة التي تبذلها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للوصول إلى الحقيقة، فإن إعلان سورية لمخزونها من الأسلحة الكيميائية لا يزال غير دقيق. فسورية لم تعلن عن جميع أسلحتها الكيميائية، التي لا تزال تشكل تهديدا خطيرا للأمن الإقليمي والدولي، ولم تدمرها.

ولذلك، نكرر مرة أخرى دعواتنا للنظام السوري الوفاء بالتزاماته بموجب الاتفاقية وبموجب القرار 2118 (2013) والتعاون بشكل مجد مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويجب على النظام الإعلان عن جميع جوانب برنامجها للأسلحة الكيميائية وتدميرها. ومن مسؤوليتنا أن نحافظ على سلامة اتفاقية الأسلحة الكيميائية وهيكل عدم الانتشار وتوافق الآراء العالمي على عدم استخدام تلك الأسلحة أبدا، وأن ندافع عن كل ذلك.

**السيدة سانثيز إزكويردو (إكوادور) (تكلمت بالإسبانية):** يعرب وفد بلدي عن امتنانه لنائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيد أديجي إييو، والسيد محمد كتوب على إحاطتهما.

يظهر التقرير الشهري المقدم من المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2023/558) مرة أخرى التقدم المحدود بشأن مسألة الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية بسبب عدم الاستجابة للأفرقة الفنية وتيسير عملها. وعلى الرغم من جميع القيود التي نواجهها، فإننا نقدر جهود المنظمة وأفرقتها الفنية في

المتصلة بإعلانها الأولي وإعلاناتها اللاحقة. وعلاوة على ذلك، نشجع سورية على استكمال التدابير التي طلبها المجلس التنفيذي قبل 90 يوماً لتصحيح الوضع فيما يتعلق بهجمات الأسلحة الكيميائية التي وقعت في عام 2017. وتلك التدابير ضرورية لتسليط الضوء بشكل كامل على قدرات سورية، ولذلك ندعو إلى تعزيز التعاون بين الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية واللجنة الوطنية السورية.

ومن المرجح أن يُقرّبنا تعديل الاتفاق الذي وقعته الحكومة السورية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من حل هذه المسألة، وهو التعديل الذي مدد الاتفاق حتى 31 كانون الأول/ديسمبر والذي سيسهل الأنشطة المنوطة بالأمانة الفنية في الجمهورية العربية السورية فيما يتعلق بالقضاء التام على برنامج الأسلحة الكيميائية السوري.

ونحن مقتنعون بفائدة تبادل الآراء والتعاون بين الجمهورية العربية السورية وهيئات الأمم المتحدة في بناء الثقة وتوفير الزخم اللازم للنهوض بمختلف جوانب البرنامج وتشجيع المزيد من التعاون.

ومع ذلك، يجب على المجتمع الدولي بشكل عام، والمجلس بشكل خاص، أن يواصل القلق إزاء احتمال عودة ظهور الأسلحة الكيميائية وأن يتخذ الخطوات اللازمة لتسريع العمل نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة الكيميائية. ولا يزال الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس ملتزمين بالمعايير الموضوعية ضد استخدام الأسلحة الكيميائية ويدعمون جميع الجهود الرامية إلى القضاء على إنتاجها أو تخزينها أو استخدامها. ونؤكد مجدداً دعمنا للقرار 2118 (2013). وأخيراً، نشيد بالتزام وجهود البلدان المساهمة في الصندوق الاستئماني الخاص بالمهمات في سورية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وتساعد هذه المساهمات على تيسير عمل المنظمة وتمكنها من تنفيذ ولايتها كاملة.

ويشجع الأعضاء الأفارقة الأطراف على الدخول في حوار بناء ومستمر. إن استكمال القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية السوري جزء هام من هدفنا المشترك المتمثل في السلام والأمن الدوليين. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن التقدم يتطلب حسن النية من جميع الأطراف.

نتوجه بالشكر إلى المدير أديجي إيبو على الإحاطة التي قدمها لنا بشأن حالة تنفيذ برنامج القضاء على الأسلحة الكيميائية السورية. ونرحب بمشاركة زملائنا ممثلي الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية تركيا في هذه الجلسة.

ونشكر منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على تقريرها الشهري الـ 118 الذي يغطي الفترة من 24 حزيران/يونيه إلى 23 تموز/يوليه (انظر S/2023/558). وتود غابون وغانا وموزمبيق أن تؤكد مجدداً الدعم الكامل لعمل المنظمة باعتبارها الهيئة الرئيسية المسؤولة عن ضمان التنفيذ الكامل لبرنامج القضاء على الأسلحة الكيميائية في سورية. ويقدم التقرير سرداً رصيناً لكل من التقدم المحرز والثغرات المستمرة التي لا تزال قائمة. فمن ناحية، يجب أن نقر بتعاون سورية المستمر، بما في ذلك تمديد الاتفاق الثلاثي مؤخراً لمدة ستة أشهر، وهو الاتفاق الذي ييسر أنشطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويُظهر ذلك التزاماً مشتركاً بإنجاز هذه العملية.

وفي هذا الصدد، نرحب بقيام فريق مصغر من فريق تقييم الإعلانات في سورية بأنشطة محدودة داخل البلد، كجزء من الجهود المستمرة التي تبذلها الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية للوفاء بولايتها، وهو ما نتج عنه تقديم تقريرين إلى الدول الأطراف في آذار/مارس وتموز/يوليه.

ونحيط علماً بتقديم الجمهورية العربية السورية تقريرها الـ 116 عن الأنشطة المضطلع بها على أراضيها والمتعلقة بتدمير أسلحتها الكيميائية، فضلاً عن مرافقتها لإنتاج الأسلحة الكيميائية، بناء على طلب المجلس التنفيذي. وبالإضافة إلى ذلك، ترحب مجموعة الدول الأفريقية بالاجتماع الذي عُقد بين الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وممثلي الجمهورية العربية السورية يومي 22 و 23 حزيران/يونيه في بيروت، والذي يمثل خطوة إيجابية إلى الأمام في تنفيذ برنامج تدمير الأسلحة الكيميائية في سورية.

في الوقت نفسه، تظل مسائل خطيرة دون حل. فسورية لم تقدم بعد معلومات كافية تُمكن من إغلاق ملف جميع المسائل غير المحسومة

للقرار 2118 (2013). وتشعر مألطة أيضا بقلق بالغ إزاء التأكيدات المتكررة التي لا أساس لها من الصحة والرامية إلى تفويض مصداقية المنظمة أو التشكيك في استنتاجاتها. وينبغي للمجلس أن يتصدى لها ويحضرها بشكل حاسم.

ونؤكد من جديد دعمنا الكامل للأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأفرقتها التقنية، التي تضطلع بولايتها باستقلالية ونزاهة ووفقا لأعلى المعايير الدولية. وقد خلصت التحقيقات المستقلة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والتحقيقات المشتركة بين الأمم المتحدة والمنظمة إلى أن النظام السوري استخدم الأسلحة الكيميائية ضد شعبه في تسع مناسبات. وهذا أمر غير معقول ويثير قلقا عميقا. ولا يمكن أبدا أن يكون هناك مبرر لاستخدامها. وفي عام 2013، اتخذ المجلس بالإجماع القرار 2118 (2013)، الذي ينص على وجوب محاسبة المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية. إن استخدامها لا يمكن ولن يمر بدون عقاب. وتؤمن مألطة إيمانا راسخا بإضفاء الطابع العالمي على المعيار العالمي لحظر الأسلحة الكيميائية، على النحو المنصوص عليه في اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وختاما، ندعو سورية إلى الكف عن عرقلة جهود منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والامتثال لالتزاماتها الدولية. ونكرر إدانتنا القوية لاستخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي جهة في أي ظرف من الظروف.

**السيد ستاستولي (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أشكر السيد إييو على إحاطته. وأود أيضا أن أشكر السيد كتوب على روايته المروعة لتجربته المباشرة في استخدام نظام الأسد للأسلحة الكيميائية ضد المدنيين.

إن التقارير الدورية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تظهر بوضوح أن سورية ليس لديها مصلحة في التعاون. ولا يزال توضيح المسائل العشرين المعقدة حاليا فيما يتعلق بالبيانات الأولية واللاحقة التي قدمتها سورية من دون معالجة. إن عدم امتثال سورية المنهجي لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار 2118 (2013) أمر مؤسف، وتدين ألبانيا ذلك الموقف. وبسبب رفض سورية التعاون،

والتعاون وتوافق الآراء بين الجانبين هما وحدهما اللذان يمكن أن يؤديا إلى نتيجة عادلة وحاسمة للمسألة. ونحن مدينون بذلك للشعب السوري وللشعبية جمعاء. إن العالم يراقب، ويجب أن نعمل كل ما في وسعنا لمعالجة جميع المسائل التي تحول دون إحراز تقدم في تنفيذ القرار 2118 (2013).

**السيد كاميليري (مالطة) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر نائب الممثل السامي إييو والسيد كتوب على إحاطتهما الثابنتين اليوم.

وأكرر دعم مألطة الكامل للعمل المستقل والمحايد والمهني الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأمانتها الفنية. تضطلع المنظمة، بما في ذلك من خلال فريق التحقيق وتحديد الهوية وبعثة تقصي الحقائق وفريق تقييم الإعلانات، بدور محوري في تنفيذ الحظر العالمي على الأسلحة الكيميائية وفي ضمان القضاء التام على جميع الأسلحة الكيميائية في سورية.

ومنذ اجتماعنا الأخير (انظر S/PV.9372)، أصدرت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أحدث تقرير لها (انظر S/2023/558). مرة أخرى، وللأسف، لم تُكَلَّل جهود الأمانة الفنية لتنظيم جولة خامسة وعشرين من المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات واللجنة الوطنية السورية بالنجاح. ويعزى ذلك، في جملة أمور، إلى رفض الجمهورية العربية السورية إصدار تأشيرة دخول إلى الخبير التقني الرئيسي في الفريق. ويبين التقرير أيضا أنه لم يُحرز أي تقدم بشأن المسائل العشرين المعقدة لأن الجمهورية العربية السورية لم تقدم أيا من الوثائق التي طلبتها الأمانة الفنية. وبالتالي، لا يزال يتعذر اعتبار الإعلان الذي قدّمته الجمهورية العربية السورية دقيقا ومكتملا، وفقا للاتفاقية، وكذلك للقرار 2118 (2013). وبينما نحيط علما بتمديد الاتفاق الثلاثي لمدة ستة أشهر ونشر بعثتين مصغرتين لفريق تقييم الإعلانات في كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل، فإننا نؤكد من جديد أنهما ليسا بأي حال من الأحوال بديلين كافيين لالتزامات سورية. إن عدم إحراز تقدم أمر مؤسف، وسورية تتحمل المسؤولية الكاملة عنه. وندعو الجمهورية العربية السورية إلى التعاون الكامل مع الأمانة الفنية وفقا

السيد دندي (الجمهورية العربية السورية): لقد ناقش مجلس الأمن هذا الموضوع في الشهر الماضي (انظر S/PV.9372)، ويستغرب وفد بلدي تكرار عقد هذه المناقشة في هذا الشهر أيضا، في ظل عدم وجود أي تطورات تستدعي إجراءها، سوى إيجاد فرصة جديدة لبعض الدول المعروفة لتكرار اتهاماتها ضد بلدي، ناهيك عما تتسبب به من هدر لوقت وموارد مجلس الأمن.

أدانت بلادي مرارا وتكرارا استخدام الأسلحة الكيميائية في أيّ زمانٍ ومكان، ومن قبل أيّ كان، وتحت أيّة ظروف. في هذا الصدد، أود أن أشير إلى استمرار سعي الولايات المتحدة الأمريكية لاستغلال ملف الأسلحة الكيميائية خدمة لأجندتها المعادية لسورية، إذ توفرت معلومات تفيد بأن قواتها العسكرية المتواجدة بشكل غير شرعي في منطقة التنف، قد زوّدت عناصر ما يُسمّى "جيش سورية الجديد" الإرهابي بمواد كيميائية سامة، ودرّبتهم على استخدامها تحضيرا لفبركة حادثة استخدام أسلحة كيميائية لتوجيه الاتهام ضد سورية.

لقد ثابتت الجمهورية العربية السورية على التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وأوفت بجميع التزاماتها بموجب الاتفاقية، وهو أمرٌ تشهد عليه تقاريرُ المنظمة ذات الصلة. في هذا المجال أشير إلى أن اللجنة الوطنية السورية قدمت تقريرها الشهري رقم 116 عن الأنشطة التي أجرتها على أرضيها، ويسرت زيارات فريق تقييم الإعلان إلى دمشق، وبادرت أيضا إلى عقد اجتماع في بيروت مع فريق تابع للأمانة الفنية للمنظمة لإيجاد آليات للمضي قدما في التعاون.

هذا إلى جانب متابعة تمديد الاتفاق الثلاثي بين سورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لتيسير عمل المنظمة وأفرقتها في سورية. كذلك تجري متابعة الاتصالات الراهنة للتحضير للاجتماع الذي سيعقد بين السيد وزير الخارجية والمغتربين - رئيس اللجنة الوطنية السورية - والمدير العام للمنظمة للاتفاق على جدول أعمال هذا الاجتماع.

إن الجمهورية العربية السورية تأسف لإصرار البعض على تجاهل تعاونها الإيجابي مع الأمانة الفنية للمنظمة، كما تستهجن

اضطر فريق تقييم الإعلانات إلى نشر بعثة مصغرة للقيام بأنشطة محدودة في البلد. ونحن ننتظر نتائج العينات التي تم جمعها ويجري تحليلها حاليا من قبل مختبرات المنظمة، ولكننا نود أن نؤكد أن البعثات المصغرة لفريق تقييم الإعلانات لا يمكن أن تحل محل الجولة التالية من المشاورات مع سورية. وفيما يتعلق بعمليات التفتيش على مرافق برزة وجمرايا، تصر سورية على عدم تقديم معلومات أو تفسيرات فنية كافية من شأنها أن تمكن من إغلاق هذين الملفين. ومع ذلك، فإننا ننتظر نتائج عمليات التفتيش على تلك المرافق.

ونرحب بالمعلومات الواردة في أحدث تقرير لبعثة تقصي الحقائق (انظر S/2023/508)، والذي يرفض ادعاءات النظام السوري التي لا أساس لها من الصحة حول الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية ضد الجيش العربي السوري في 7 تموز/يوليه و 4 آب/أغسطس 2017. إن إثبات الحقائق بشكل موضوعي وصارم ومحايدين أمر أساسي لنا جميعا. كما نرحب بعمل مكتب فريق التحقيق وتحديد الهوية وتقاريره التي تحدد مرتكبي استخدام المواد الكيميائية كأسلحة في سورية. ونؤيد تماما النتائج التي توصل إليها تقريره الثالث الذي يفيد بأن نظام الأسد كان مسؤولا عن الهجوم المميت بالأسلحة الكيميائية على دوما في 7 نيسان/أبريل 2018. وندين الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية من قبل النظام السوري. ويجب تقديم الأشخاص المسؤولين عن تلك الأعمال إلى العدالة. ويجب على مجلس الأمن أن يؤكد لسورية أنه لا بديل عن التعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتنفيذ القرار 2118 (2013)، الذي اتخذته المجلس بالإجماع.

لقد حان الوقت لكي تفهم سورية أنه يجب عليها أن تعلن بالكامل عن برنامجها للأسلحة الكيميائية وأن تدمره بطريقة شفافة ويمكن التحقق منها. ونشيد بعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي تتحقق من الحقائق بموضوعية، ونزاهة، واستقلالية، ومهنية. وتدعو المنظمة سورية إلى القيام بما ورد في القرار 2118 (2013) وتنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي وقعت عليها سورية نفسها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

وتؤكد سورية أن التنظيمات الإرهابية المسلحة ومشغليها هم الذين قاموا ولا يزالون يقومون بفبركة حوادث استخدام الأسلحة الكيميائية لخلق الذرائع لشن هجمات واعتداءات عسكرية على سورية وابتزازها.

إن محاولات الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية التستر وراء شعارات تحقيق العدالة للسوريين والتباكي على معاناتهم لم تعد تنطلي على أحد، وباتت مساعيها الرامية إلى التغطية على أجداتها التدخلية الهدامة، وسياساتها المعادية لسورية مكشوفة للجميع.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

**السيد أحمددي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية):** نرحب بحضور السيد إيبيو، نائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، في جلسة اليوم.

إن إيران، بوصفه بلدا عانى من أهوال الأسلحة الكيميائية بشكل مباشر، تدين بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية في أي وقت، وفي أي مكان ومن قبل أي شخص كان، وتحت أي ظرف من الظروف. ويشكل استخدام هذه الأسلحة انتهاكا صارخا للقانون الدولي، ويشكل أيضا جريمة ضد الإنسانية وتهديدا خطيرا للسلام والأمن العالميين.

لا تزال الجمهورية العربية السورية ثابتة في الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وتماشيا مع ذلك الالتزام، ما فتئت الحكومة السورية مستمرة في تعاونها البناء مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. نحن نؤيد تماما الحوار البناء بين سوريا ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ووضع إطار زمني محدد لمعالجة أي قضايا متبقية وإنهاء الملف بشكل نهائي وقطعي. وسيضمن هذا النهج الشفافية والمساءلة والتوصل إلى حل مرضٍ لجميع المسائل العالقة بشأن الأسلحة الكيميائية في سوريا. وفي ذلك السياق، نشيد بتصميم سورية على عقد اجتماع رفيع المستوى بين وزير الخارجية السوري والمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

لضمان التوصل إلى نتيجة ناجحة، يجب إجراء أي تحقيق في حوادث الأسلحة الكيميائية بأقصى قدر من الحياد والمهنية والمصادقية

استمرار الأمانة الفنية للمنظمة في نهجها المسيس الذي أبعدها عن الموضوعية والمهنية في عملها، مما وفرّ أساسا لبعض الدول الغربية لتوجيه اتهاماتها ضد سورية، وتسخير تقارير الأمانة الفنية للمنظمة المنحازة لخدمة أجداتها.

تؤكد سورية مجددا حرصها على عقد جولة المشاورات الخامسة والعشرين لفريق تقييم الإعلان بأسرع وقت ممكن، وتطالب الأمانة الفنية بالكف عن التذرع ببعض الجوانب الإجرائية لتأجيل عقد هذه الجولة.

تعتبر سورية التقارير الصادرة عن بعثة تقصي الحقائق دليلا آخر على استخدام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لولايتها بطريقة مسيسة أثناء إجراءات التحقيقات في الحوادث المبلّغ عنها حول ادعاءات استخدام أسلحة كيميائية في الأراضي السورية، حيث تستمر هذه البعثة بانتباع طرائق عمل غير مهنية واستخباراتية، واستخدام معايير مزدوجة في التعامل مع تلك التحقيقات، ومماثلة زمنية لفترات طويلة في إنجاز تلك التحقيقات.

في الختام، إن السعي المحموم من جانب بعض الدول لاستغلال التقارير الصادرة عن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لخدمة أجداتها العدائية ضد سورية قد تسبب في الإضرار بمصداقية المنظمة وحيادها، ويقع على عاتق جميع الدول تحمل مسؤولية تصحيح مسار عملها، وإبعادها عن التضليل والتسييس والاستقطاب، وتمكينها من الوفاء بولايته على نحو فعال ويتسم بالمصادقية وفقا لأحكام الاتفاقية.

إن ما أثير في جلسة اليوم حول حادثة استخدام أسلحة كيميائية مزعومة في الغوطة، يعكس بشكل واضح وجلي استمرار النهج العدواني لبعض الدول ضد سورية، والتي تحاول من خلاله تشويه الحقائق ونشر أفكارها المضللة والكاذبة. وفي هذا الصدد تجدد الحكومة السورية نفيها المطلق للمزاعم والاتهامات الكاذبة حول استخدام الجيش العربي السوري لمواد كيميائية سامة. كما تؤكد أن الجيش العربي السوري ليس لديه أي نوع من أنواع من الأسلحة الكيميائية، ولم يستخدمها إطلاقا في صراعه مع الإرهابيين أو غيرهم، حتى في الظروف الميدانية الأشد صعوبة لأنه لا يمتلكها أصلا.

العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن النظام السوري لم يفِ بعد بالتزاماته بموجب الاتفاقية ولم يتناول جميع القضايا العالقة فيما يتعلق بإعلاناته الأولية واللاحقة. ونشيد بالاستقلالية والحياد والروح المهنية التي تؤيدها الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ونشيد بالجهود التي تبذلها الأمانة الفنية وهيئات التحقيق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتوضيح جميع المسائل العالقة في الإعلانات الأولية واللاحقة للنظام السوري، ومع ذلك ما زلنا نشعر بالقلق لكون منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لا تزال غير قادرة على اعتبار إعلان النظام السوري دقيقاً وكاملاً بسبب الثغرات المحددة والتناقضات والتباينات التي لا تزال بدون حل. لا تزال الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تنتظر رداً بشأن النقل غير المصرح به لأسطوانتين استخدمتا في الهجوم الكيميائي في دوما عام 2018.

ونحيط علماً بأن وفداً من الأمانة الفنية للمنظمة اجتمع مع ممثل عن النظام السوري في بيروت يومي 22 و 23 حزيران/يونيه، واتفقا خلاله على تمديد الاتفاق الثلاثي لمدة ستة أشهر. وعلى الرغم من أن استئناف جولات المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات والنظام السوري قد نوقش أيضاً في الاجتماع، إلا أن الأمانة الفنية للمنظمة لم تتلق بعد قراراً من النظام يسمح لها بالمضي قدماً.

وتدين تركيا بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان ومن قبل أي شخص وتحت أي ظرف من الظروف. وندعو النظام السوري إلى التعاون الكامل مع الأمانة الفنية وهيئات التحقيق التابعة للمنظمة وفقاً للاتفاقية والقرار 2118 (2013)، بما في ذلك استئناف جولات المشاورات مع فريق تقييم الإعلانات والرد على استفسارات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

رُفعت الجلسة الساعة 11/20.

والموضوعية، مع التقيد الصارم بمتطلبات الاتفاقية وإجراءاتها. إن نزاهة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومصداقيتها، بوصفها السلطة الدولية الأكثر كفاءة، مرهونة بقدرتها على البقاء محايدة وموضوعية، واسترشادها فقط بالاعتبارات العلمية والتقنية. وهذا النهج القائم على المبادئ لا مندوحة منه لردع استخدام الأسلحة الكيميائية بشكل فعال والنهوض بأهداف الاتفاقية. ولذلك، نشدد على التنفيذ الكامل والفعال وغير التمييزي للاتفاقية. ويجب على جميع الدول الأعضاء أن تتقيد تقيداً تاماً بالالتزامات المحددة في الاتفاقية لتعزيز عالم أكثر أمناً وخالٍ من تهديد الأسلحة الكيميائية.

يؤكد تكرار البيانات التي أدلى بها خلال جلسة اليوم قلق مفاده أن عقد دورات عادية وشهرية بشأن هذه المسألة قد لا يكون فعالاً، وذلك بالنظر إلى التطورات المهمة وعدم إحراز تقدم. ويمكن لهذا النهج أن يهدر موارد الأمم المتحدة القيمة ووقت مجلس الأمن الثمين. ولم يوفر التقرير الذي قدمه نائب الممثلة السامية ومدير مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح أي معلومات جديدة عن الحالة الراهنة. ولهذا السبب، قدم بعض أعضاء المجلس بالفعل اقتراحاً مفاده أن مناقشة هذا الموضوع مرة كل ثلاثة أشهر، بدلاً من مناقشة شهرية، قد تكفي. ونؤيد إيران ذلك الاقتراح، الذي يرمي إلى تبسيط جهود المجلس بغية التركيز على المسائل التي تتطلب حقا اهتمامه الفوري.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

**السيد إكرين (تركيا) (تكلم بالإنكليزية):** نشكر نائب الممثلة السامية ومدير مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، السيد إيبو، والسيد كتوب على إحاطتهما الإعلاميتين.

بينما يجب على جميع الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية الامتثال بالتزاماتها، يوضح مرة أخرى التقرير الشهري رقم 118 للمدير